العرب
الإثنين 2021/09/20
السنة 44 العدد 12185

ضغوط سعودية على المجلس الانتقالي لإنهاء حالة الطوارئ

عدن - تواجه الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي في جنوب اليمن ضغوطا شعبية متصاعدة في احتجاجات مستمرة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والخدمية، بالتزامن مع زيادة هجمات المتمردين الحوثيين على جبهات القتال.

ورفعت السعودية ضغوطها على المجلس بعد فرض حالة الطوارئ في مدن الجنوب لمواجهة الاحتجاجات الشعبية، مطالبة بالتراجع عن حالة الطوارئ التي تلغي سلطات الحكومة الشرعية برئاسة عبدربه منصور هادي.

ودعا السفير السعودي في اليمن محمد آل جابر، في بيان مشترك عقب لقائه بالمبعوث الأميركي إلى اليمن تيم ليندركينغ، إلى ضرورة عودة حكومة هادي إلى عدن في أقرب وقت وتمكينها من العمل بحرية تامة.

وأعلن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي الأسبوع الماضي حالة الطوارئ في محافظات الجنوب لمواجهة النقمة الشعبية المتصاعدة بسبب تردي الخدمات وانهيار قيمة الريال.

ودعا الزبيدي قواته إلى "الضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه زعزعة الأمن والاستقرار في عدن"، وعدم التهاون مع من سماها العناصر المندسة في احتجاجات عدن، مُحذراً من توجيه الاحتجاجات "لأهداف غير وطنية وحسابات سياسية أو افتعال الفوضى والتخريب".

وتنهي حالة الطوارئ عمل حكومة معين عبدالملك كما تعلق العمل بالدستور اليمني.

وتهدف الرياض إلى إعادة حكومة هادي إلى عدن وفق اتفاق الرياض الذي وقع بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي دون أن يأخذ طريقه إلى التطبيق.

وتلقت قيادة المجلس الانتقالي رسالة سعودية شفهية حملها محافظ عدن أحمد لملس بعد عودته من الرياض إثر زيارة استمرت أكثر من أسبوعين، تطالب الزبيدي بالتراجع عن إعلان حالة الطوارئ.

وطالب السفير السعودي خلال لقائه مع ليندركينغ بتطبيق اتفاق الرياض وضرورة عودة الحكومة اليمنية إلى عدن، في إشارة ضغط على المجلس الانتقالي.

في غضون ذلك تستمر تظاهرات في المحافظات الجنوبية منددة بتراخي الحكومة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

وشارك المئات في تظاهرة حاشدة في مدينة تعز جنوبي غرب اليمن، بالتزامن مع تظاهرات عدن.

وطالب المتظاهرون رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بوضع حلول عاجلة لإنهاء الأزمة الاقتصادية ووضع حد لانهيار العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

الكويت تريد إغلاق الملف الشائك بمنح البدون وثائق سفر

الحكومة الكويتية تنفذ أضخم خارطة طريق لإعادة هيكلة القطاع العام

أين حقي

أثارت الأنباء المتزايدة عن اتفاق وشيك بين السلطات الكويتية والبرلمانية لحل أعقد قضية في تاريخ الكويت متمثلة في مئات الآلاف ممن يعيشون في الكويت بلا جنسية، تساؤلات عن قدرة الحكومة والبرلمان على إنهاء هذا الملف الذي يشكل صداعا سياسيا مستمرا.

الكويت - يترقب الشارع الكويتي "انفراجات سياسية قريبة" في ملفات شائكة في مقدمتها ملف البدون، مع عودة التئام جلسات البرلمان الكويتي في أوائل أكتوبر المقبل.

وسبق وأن وعد رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم، بفتح "ملفات شائكة" بعد انتهاء إجازة البرلمان.

وعبّرت مصادر برلمانية كويتية عن اتفاق جهات حكومية وتشريعية وبرلمانية على منح فئة البدون وثائق سفر تسهل عليهم التنقل، فضلا عن بعض التسهيلات في العمل والعلاج.

وكشف موقع "غولف ستايتس نيوزليتر" أن لجنة تابعة لمجلس الأمة الكويتي فتحت من جديد ملف البدون مؤخرا، بما يشمل إمكانية منحهم وثائق سفر.

ونقل الموقع عن مصادر داخل البرلمان الكويتي تأكيدها أن اللجنة المعنية بقضية عديمي الجنسية، ناقشت خلال اجتماع جرى في الثاني عشر من سبتمبر الجاري، الحقوق المدنية لتلك الفئة.

وعادة ما يصف الغانم مشكلة البدون بـ"الملف الشائك" نظرا إلى وجود 96 ألف شخص ممن ولدوا في الكويت من دون جنسية، مع أن بعضهم متزوج من كويتيات.

حسن علي كرم

على الحكومة ألا تترك ورم البدون يتشابك مع أمراض أخرى

ويطلق مصطلح البدون على من لم يحصلوا على جنسية الكويت منذ استقلالها عام 1961 ويتم وصفهم وفقاً لمواد القانون الكويتي بـ"غير محددي الجنسية" وتعود مشكلتهم إلى عدم تطبيق مواد قانون الجنسية الكويتي بعد الاستقلال وإهمال البعض التقدم بطلب الحصول على الجنسية الكويتية قديماً.

وينحدر غالبية البدون من العراق القريب من الكويت والسعودية إضافة إلى إيران.

ويعود البدون العرب على الأغلب إلى قبائل متداخلة بين العراق والسعودية والكويت، ومع أنهم لا يملكون جنسية ولا حقوقا اجتماعية في العمل والعلاج، فإن بعضهم مولود في مدينة الكويت منذ جده الرابع.

ويقول الجهاز المركزي، الذي تأسس عام 2010 بموجب مرسوم أميري بهدف حل قضية البدون، إن معظم عديمي الجنسية "دخلوا الكويت بصورة غير قانونية ويزعمون أن أصلهم كويتي بينما يخفون جنسياتهم الحقيقية".

ويشير إلى أن نحو 71 ألفا من البدون في الكويت يحملون جنسيات من دول أخرى، من بينها إيران والعراق والسعودية وسوريا.

ويتزامن الحديث المتصاعد عن فتح ملف البدون مع تنفيذ الكويت أضخم خارطة طريق لإعادة هيكلة القطاع العام في تاريخها، وذلك عبر إلغاء وزارات ودمج أخرى فيما بينها لتشابه الاختصاص، والاستعاضة بهيئات مستقلة لإدارة الوزارات المزمع إلغاؤها، على أن تمتد مدة تنفيذ برامج التحويل والإلغاء والضم والتأسيس من سنة إلى أربع سنوات، تبدأ مطلع عام 2022 وتمتد حتى نهاية 2025.

كما يستعد وفد من الحكومة الكويتية للقاء هيئة خبراء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية يومي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من سبتمبر الحالي في إحدى قاعات المقر الرئيسي للأمم المتحدة في جنيف، لمراجعة حالة حقوق الإنسان في الكويت.

وتعتبر جلسات المناقشة جزءاً أساسياً في نظام تقديم التقارير لهيئات لجان معاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، التي غالباً ما توصف بالعمود الفقري لنظام حماية حقوق الإنسان منذ عام 1948 إذ اعتمدت الدول تسع اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان وتسعة بروتوكولات اختيارية مكملة لها.

ومن الموضوعات المطروحة في اللقاء ما يتعلق بعدم التمييز وعديمي الجنسية "البدون"، والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، والحق في العمل، والحقوق النقابية، والحق في التعليم والصحة، والخطوات المزمع اتخاذها من أجل إلغاء نظام الكفالة الخاص بالعمال الأجانب وضمان حقوق العمالة المنزلية والرقابة على الكتب وغيرها مما يتعلق بالحقوق.

وأوضح موقع "غولف ستايتس نيوزليتر" أن المناقشات التي جرت في البرلمان الكويتي تضمن إمكانية منح البدون وثائق السفر حتى يتمكنوا من تلقي العلاج الطبي في الخارج.

ولفت إلى أن أعضاء البرلمان الأوروبي أثاروا مع سفير الكويت لدى بلجيكا جاسم البديوي، خلال الصيف، مخاوف بشأن قضايا حقوق الإنسان للبدون.

ووفقاً لتقارير منظمات دولية معتمدة في الأمم المتحدة، يبلغ عدد البدون في الكويت حوالي 100 ألف شخص، ونظرا لعدم حصولهم على جنسية فإنهم يعانون من الحرمان من الحقوق التي يتمتع بها المواطن الكويتي.

وتشكل نسبة كبيرة من نجوم الفن والرياضة في الكويت من البدون، حيث اضطرت السلطات إلى منح بعضهم الجنسية في فترات متفرقة.

وسبق وأن ذكرت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إنه "بعد التدقيق في سجلات بعض تلك الفئة ثبت أن عددهم قبل الغزو العراقي عام 1990 كان 220 ألف فرد، لكن العدد تقلص بعد تحرير الكويت من الغزو في عام 1991 إلى 120 ألفا، وأن العدد قد وصل إلى 85 ألف فرد مقيم بصورة غير قانونية، في نهاية عام 2018".

غير أن الناشط السياسي الكويتي أحمد الحمد أكد ما عانته وتعانيه فئة غير محددي الجنسية في الكويت تجاوز كل الحدود الإنسانية والوطنية مع مماطلة بعض أجهزة الدولة في إرجاع حقوقهم وإعطائهم ما يستحقونه من تقدير ومكانة بعد أن ضحوا في سبيل الكويت تضحيات كبيرة في زمن السلم والحرب والوباء.

وطالما تحدث رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم عن حلّ جذري وشامل لقضية البدون.

وقال الغانم إن هناك تنسيقا نيابيا حكوميا لإيجاد حل تشريعي جذري وشامل لقضية المقيمين بصورة غير قانونية في البلاد.

وأوضح أن الحل "لا يمس الجنسية والهوية الوطنية ويراعى فيه الجوانب الإنسانية للبدون".

وشدد الغانم على رفضه العبث بملف الجنسية أو تركه مجالا للمساومات السياسية، قائلًا إن "الهوية الوطنية والجنسية الكويتية ليست مجالا للعبث ولن تكون عرضة لأيّ ضغوط سياسية".

إلا أن الكاتب السياسي الكويتي حسن علي كرم، اعتبر أن مسألة البدون شائكة ومتشابكة وهي شأن حكومي. وقضية تتجاوز أعمار الكثير من أعضاء مجلس الأمة.

وكتب كرم في صحيفة السياسة الكويتية "إن الحكومة التي خلقت هذا الدمل كان عليها أن تسارع إلى فقئه، لا أن تتركه كالورم السرطاني يكبر ويتسع ويتشابك مع أمراض أخرى".

وأضاف "انظروا كم عدد البدون غير القانونيين المتزوجين من كويتيات، وكم عدد الأبناء الذين خُلِّفوا نتيجة هذا الزواج، فقضية البدون ليست وليدة أيام أو أسابيع أو أشهر أو سنوات، هناك قبول شعبي إلى حد ما لاندماجهم بالمواطنين".

برهم صالح يتطلع من أربيل إلى ولاية ثانية: لدي الكثير لأقدمه لمنصب الرئيس

أربيل (العراق) - أكدت مصادر مقربة من الرئيس العراقي برهم صالح، عدم تردده في إعلان رغبته بالاستمرار في ولاية رئاسية ثانية.

وذكرت المصادر في تصريح لـ"العرب" أن صالح يحظى بإجماع إقليمي على أهمية دوره المتوازن في الرئاسة العراقية، فضلا عن العمل على التقارب بين دول المنطقة.

وأضافت أن القوى السياسية السنية والشيعية ترى في صالح الأنسب لهذا المنصب، لكن يتوقف الأمر في النهاية على اتفاق الأحزاب الكردية على التجديد له بعد الانتخابات البرلمانية المؤمل إجراؤها في العاشر من أكتوبر المقبل.

وزار الرئيس العراقي أربيل الجمعة بالتزامن مع إعلان تطلعه إلى ولاية ثانية في منصب الرئاسة، مشيراً إلى أن ذلك مرهون بنتائج الانتخابات.

وقال الرئيس العراقي أثناء حوار تلفزيوني "مهمتي الأولى إجراء الانتخابات بسلام، وأتطلع إلى الحصول على ولاية ثانية، فلدي الكثير لأقدمه في هذا المنصب".

أتطلع إلى دعمكم

وعزت المصادر نفسها زيارة الرئيس العراقي إلى أربيل إلى حث قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني على التجديد له في ولاية ثانية.

ويجب أن تتفق قيادة الحزبين الرئيسيين الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة أسرة الرئيس الراحل جلال الطالباني، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، على شخصية رئيس الجمهورية.

ومع أن صالح لم يلتق بمسعود البارزاني خلال زيارته إلى أربيل، لكنه بحث مع رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور البارزاني آخر المستجدات وتطورات الوضع في العراق والمنطقة، والمشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم.

ولم يشر البيان الرسمي عن لقاء صالح بالبارزاني إلى موضوع التجديد لمنصب الرئيس، إلا أن المصدر المقرب من صالح أكد أنه لم يتردد في بحث موضوع الولاية الثانية مع القيادات الكردية.

وذكر البيان أنه "جرى التباحث حول الانتخابات العراقية المقبلة مع التشديد على أن تكون حرة ونزيهة وتضمن حقوق وتطلعات المكونات العراقية كافة، وتسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق".

ويحاول الرئيس العراقي إنهاء الخلاف مع الزعيم الكردي مسعود البارزاني الذي نشب بعد اختياره لمنصب رئيس الجمهورية عام 2018 بعدما مالت إليه كفة البرلمان العراقي على حساب مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني فؤاد حسين، الذي تحول إلى منصب وزير المالية في حكومة عادل عبدالمهدي التي أطاحت بها الاحتجاجات الشعبية ثم إلى منصب وزير الخارجية في الحكومة الحالية.

ويستبعد مراقبون أن يفكر صالح بقيادة مشروع سياسي واسع، بقدر الاستمرار في منصب رئيس الجمهورية الذي شهد تفاهما سياسيا مع رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي في ملفات متعددة.

ويثير صالح في تحالفه مع الكاظمي مخاوف القوى الكردية، وفي مقدمتها الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعيمه البارزاني، كما أن تحالف الكاظمي مع صالح يستفز الأطراف الشيعية التي توافقت على تكليفه بقيادة الحكومة بعدما تعهد لها بعدم الترشح للانتخابات.

ودارت الكثير من التكهنات بشأن إمكانية تحالف الرئيس صالح مع رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي ضمن مشروع سياسي يغطي مساحة البلاد كلها، وهما الصديقان المقربان منذ عقود، والسياسيان المتشابهان في نزعتهما الليبرالية وصداقاتهما مع دول الخليج والغرب والولايات المتحدة.

خالدة خليل

الانتخابات القادمة لن تغير المناصب الرئاسية الثلاثة

حيدر الملا

البيئة السياسية العراقية غير ناضجة وتعاني من أزمة ثقة

ويقول مراقبون إن فرص عودة برهم صالح إلى لعب أدوار سياسية داخل إقليم كردستان لم تعد كبيرة رغم محاولاته الانفتاح سياسيا على الإقليم خلال هذه المرحلة، وأن آماله ستُعقد على خيارات أخرى، من بينها محاولة استثمار الزخم الإقليمي الذي أتاحه منصب رئيس الجمهورية خلال الفترة الماضية بعد زيارة زعماء دول عربية إلى بغداد.

وتجمع غالبية القراءات السياسية قبل أيام من الانتخابات البرلمانية على عدم تغيير خارطة المحاصصة في المناصب الرئاسية العليا.

ويرى البرلماني السابق حيدر الملا، والمرشح الحالي عن كتلة تقدم برئاسة محمد الحلبوسي بأن "الأوضاع بعد الانتخابات ستبقى على ما هي عليه بسبب الأسس التي بُنيت عليها العملية السياسية"، مشيراً إلى أنه "من الممكن تغيير جدران البناء، ولكن من الصعب اليوم تغيير هذه الأسس".

وأشار الملا في تصريح لشبكة رووداو إلى عدم وجود إرادة من قبل الكتل السياسية للتغيير، والبيئة السياسية غير ناضجة أو مستقرة وتعاني من أزمة ثقة.

وقال "اليوم هناك صراعات، ليست سنية – شيعية – كردية، بل داخل المكونات نفسها، كل ذلك يمنع حدوث أي تغييرات جذرية في العملية السياسية".

وتقول النائبة خالدة خليل، عضوة مجلس النواب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، بأن "المناصب وزعت للشيعة والعرب السنة والأكراد حسب تفاهمات وليس حسب الدستور، وبالتالي فهذا عرف لإرضاء المكونات الثلاثة وليس قانوناً يجب الالتزام به"، مشيرة إلى أن "الانتخابات القادمة لن تغير في هذه المناصب الرئاسية".